الحكومة والنقابات... شد الحبل

الحكومة تأسف للجوء النقابات إلى الإضراب الوطني والمركزيات تتوعد بالتصعيد

الحكومة تأسف للإضراب، والنقابات تتوعدها بالمزيد، حرب الأرقام بشأن نسبة المشاركة في الإضراب، بين الطرفين، تزيد في عملية شد الحبل، والخاسر الأكبر هو المواطن، الذي يجد نفسه الضحية الأولى والأخيرة لإضراب الوظيفة العمومية. ملفات متراكمة في المحاكم، تأخر موعد البت فيها، تلاميذ ضحايا هدر ساعات التحصيل الدراسي، مصالح إدارية معطلة، في الوزارات والجماعات المحلية، وعدد من المواطنين، تعطلت مصالحهم، بسبب وضع الجمود الذي طبع الحياة العامة يوم الثالث من نونبر.

المركزيات النقابية تؤكد أن الحوار الاجتماعي أفرغ من محتواه، فلم يعد له وجود، وتوجه أصابع الاتهام إلى الحكومة، التي عطلت دورة شتنبر، وهيأت مشروع قانون المالية، حتى لا ترضخ لمطالب النقابات، فيما تصر الحكومة على أن الحوار مستمر، إلا أنها ترى نفسها غير ملزمة، بزمن محدد، أو أجندة تحت الضغط.

سيناريو من هذا القبيل، يفتح المجال أمام استعراض النقابات لقوتها التعبوية، التي لم تعد، كما بالأمس القريب، بسبب واقع التشرذم، الذي يلازمها، وتراجع الإضرابات السياسية، لفائدة تنامي إضرابات قطاعات تهتم بمصالح فئوية، أما الحكومة، فتدير الحوار الاجتماعي بمنطق «تدبير الندرة»، في ظل شح إمكانيات الدولة، وارتفاع ضغط المطالب الاجتماعية.

إعداد: رشيد باحة

إضراب الوظيفة العمومية يشل الحركة ويعطل مصالح البلاد

تعثر الحوار الاجتماعي ينذر بموسم اجتماعي ساخن

شل إضراب الوظيفة العمومية أول أمس (الأربعاء)، الحركة بمختلف الإدارات العمومية، والجماعات المحلية، تباينت نسبه بين القطاعات، إلا أنها ناهزت، في عمومها 90 في المائة، حسب إحصائيات النقابات، بل هناك من الإدارات، يقول مصدر نقابي، من خلت من كل الموظفين، إلا من مسؤول.

وكان توقف عجلة الحوار الاجتماعي، وخلو مشروع قانون مالية 2011 ، من أي التزامات اجتماعية لفائدة الموظفين، سببا في عودة النقابات إلى خيار الإضراب العام في الوظيفة العمومية، ليضاف إلى سلسلة الإضرابات القطاعية التي لا تنتهي إلا لتبدأ أخرى.

مأسسة الحوار الاجتماعي، لم تأخذ مسارها الطبيعي كما كان منتظرا، فانتظام جولات هذا الحوار، بين شهري شتنبر وأبريل من كل سنة، للتباحث في عدد من الملفات المطلبية للمركزيات النقابية، والانتهاء إلى صياغة تصريح مشترك، يحظى بتوافق الأطراف المعنية بهذا الحوار، هو الذي من شأنه أن يضع حدا للعبة شد الحبل بين الحكومة والنقابات.

كان التصريح المشترك، بين النقابات الأربع المشاركة في الإضراب واضحا في شرح أسبابه وخلفياته، وانتهت من خلاله النقابات إلى تقييم مشترك للوضعية الاجتماعية، التي تجتازها البلاد، من خلال ، ما دعاه التصريح، بفشل الحوار الاجتماعي للسنة الماضية في جولة أبريل الأخيرة، لأن نتائجه بصفة عامة لم ترق إلى الحد الأدنى من انتظارات الشغيلة، كما سبق للمركزيات النقابية أن وجهت خلال شهر يونيو الماضي رسالة مشتركة إلى الوزير الأول، تطلب فيها عقد لقاء على مستوى الأمناء والكتاب العامين للمركزيات النقابية بعد أن لاحظت أن الحوار يراوح مكانه، دون نتيجة.

وكان الجواب الحكومي بعدد ما اعتبر إنجازات، في حين أن اللقاءات التي تمت في إطار الحوار لم تتجاوز عددا من القضايا، وهي الاتفاق على تحديد منهجية مشتركة للحوار وجدول أعمال، مع أن الحكومة رفضت التوقيع على الورقة المتوافق عليها بخصوص النقطتين السابقتين، وتحديد تواريخ للقاءات لجنة القطاع العام والقطاع الخاص .

ويحيل التصريح المشترك للمركزيات النقابية، على الإرهاصات الأولى لحوار اجتماعي مشروخ، إذ أنه، ومنذ بداية أولى جولات الحوار الاجتماعي، في حلته الجديدة، في سنة 2008، ظل التشكيك في النوايا سائدا بين الطرفين. هذا ما كان يستشف من الجدال الدائر حول جدول أعمال كل جولة، إلا أن ذلك لم يكن يحل دون انعقاد هذه الجلسات، وإن كان ذلك يأخذ طابعا برتوكوليا، أكثر من اللازم. أما الخلافات، فكانت تحتضنها جلسات اللجان المتفرعة عن الحوار الاجتماعي.

بدأ الخلاف بغياب الباطرونا، في عهد حفيظ العلمي، عن جلسات لجنة القطاع الخاص، وانتهى إلى غياب ممثلي وزارتي التشغيل وتحديث القطاعات العمومية في جلسات لجنة القطاع العام.

وتؤكد مصادر نقابية ل"الصباح" أن البوادر الأولى لقطع حبل الود بين الحكومة والنقابات، بدأت مع "استهتار الحكومة"، بعمل لجان الحوار، وعدم حسمها في نقاط جدول أعماله، لتنتهي بتمرير تصريح أحادي الجانب، لم يحظ بمباركة المركزيات النقابية، خلال جولة أبريل الأخيرة.

وقد بدأ التهديد بالإضراب العام، في قطاع الوظيفة العمومية، منذ شهر غشت الماضي، إلا أن النقابات، انتظرت حتى مرور موعد العطلة السنوية، وشهر رمضان، ومراسلة الوزير الأول، في موضوع جولة شهر شتنبر من الحوار الاجتماعي، لتعلن عن انطلاق موسم الإضراب، خاصة بعدما اتضح لها أن الحكومة لم تكن"جادة" في مسعاها، القاضي بمأسسة الحوار الاجتماعي، وأنها كانت تراهن دائما على اختيار الوقت المناسب لإجراء حوار اجتماعي يبدأ دائما، من نقطة الصفر، حسب تعبير المصادر ذاتها، قبل أن تضيف، أن النقابات تجد نفسها، مجبرة دائما على التصعيد، قبل أن تقبل بالجلوس إلى مائدة الحوار مع الحكومة للتباحث في ملفات كانت مطروحة مند أزيد من ثلاث سنوات، فترهن بحوار تحكمه تنازلات أحادية الجانب، وأجندة غير واضحة.

وتتعدد مبررات إضراب قطاع الوظيفة العمومية، بين تمسك النقابات بإجراء جولة شتنبر في موعدها، واتهامها للحكومة بالتملص من التزاماتها السابقة، وعدم دعوة النقابات للقاءات جديدة، حتى تعد مشروع قانون مالية 2011 خاليا من أي تحملات اجتماعية لفائدة الموظفين.

أما الملفات العالقة، التي تطالب النقابات، الحكومة بالوفاء بها، فعديدة، وتهم سن زيادة شاملة في أجور الوظيفة العمومية، لا تقل عن 30 في المائة، وتسوية ملف الترقيات الاستثنائية، مع تفعيل إجراءات تتعلق بالتعويض عن العمل في المناطق النائية، إضافة إلى تغيير النظام الأساسي للوظيفة العمومية، وهو العمل الذي بدأ منذ سنوات لكنه توقف، إضافة إلى ضمان ممارسة الحريات النقابية، وحذف بعض النصوص القانونية التي تحد منها، وعلى رأسها الفصل 288 من القانون الجنائي.

وتذهب الحكومة في ردها على اتهامات النقابات، أبعد مما تنادي به هذه الأخيرة، حين تؤكد أنها أوفت بالتزاماتها السابقة، فيما يخص حذف السلاليم الدنيا من 1 إلى 4 في قطاع الوظيفة العمومية، دونا عن الجماعات المحلية، مع تحسين دخل الموظفين المرتبين في مختلف السلاليم الإدراية، إضافة إلى تحمل عبئ صندوق المقاصة للحفاظ على القدرة الشرائية لذوي الدخل المحدود، مع خفض معدلات الضريبة العامة على الدخل لفئات من الموظفين، والزيادة في التعويضات العائلية، ورفع الحصيص النظامي للترقية الداخلية.

وكلفت هذه التدابير حزينة الدولة حوالي 20 مليار درهم ما بين سنة 2008 و2009، إلا أن التراجع وقع في سنة 2010 ، ليغلق ملف الزيادة في أجور موظفي القطاع العام، في سنة 2011، ما جعل قطاعات عديدة تتحرك للتلويح بسلسلة من الإضرابات القطاعية، كالعدل والصحة والتعليم، قبل أن تتوج بإضراب عام في قطاع الوظيفة العمومية، اختلفت ردود الفعل حول دواعيه ونتائجه بين الحكومة والنقابات، إلا ذلك يؤشر على موسم اجتماعي ساخن، مطبوع بعودة شبح الإضرابات القطاعية والعامة.


جمال أغماني (أرشيف)

ساعات عمل مهدورة والحكومة تخشى سيف الاقتطاع

لم تكشف الحكومة عن الخسائر المتعلقة بساعات العمل، الناجمة عن إضراب قطاع الوظيفة العمومية. وحاولت « الصباح» الاتصال بسعد العلمي، وزير تحديث القطاعات العامة لاستفساره حول الموضوع، إلا أنه كان يحيل كل المكالمات على سكرتيرته الخاصة.

بالمقابل، أكد مصدر حكومي، أن ساعات العمل المهدورة بسبب إضراب قطاع الوظيفة العمومية، لم يعد بالإمكان حصرها، فهناك إضرابات قطاعية تمتد لشهور، كما هو الشأن بالنسبة إلى قطاعات العدل والصحة والتعليم، وبالتالي فهي أضحت مألوفة.

واستبعد المصدر ذاته، إمكانية اقتطاع الحكومة لساعات العمل الضائعة من أجور الموظفين، لأسباب سياسية بالأساس، فالحكومة، يضيف المصدر نفسه، لا يمكن أن تدخل في نفق المواجهات مع النقابات، بتفعيل إجراء الاقتطاع، رغم أنه جائز قانونا، لأنها تتشكل من أحزاب متباينة، والكل يرفض تبني قرار الاقتطاع، لأنه سيكون في مواجهة القواعد الانتخابية غدا، كما أن صب المزيد من الزيت في النار، من خلال سيف الاقتطاع، قد يدفع إلى المزيد من التوتر بين النقابات والحكومة، في ظرفية سياسية واجتماعية حرجة تعرفها البلاد. والمطلوب، يضيف المسؤول ذاته، إخراج قانون الإضراب إلى حيز الوجود.

النقابات تتهم الحكومة بتجميد الحوار

النقابات منتشية بنتائج الإضراب العام في الوظيفة العمومية، وتعتبر أنها كسبت رهان لي ذراع الحكومة، رغم خروج الكنفدرلية الديقراطية للشغل، عن صف التنسيق المشترك، إذ رفض نوبير الأموي، الاستجابة للمراسلات العديدة، التي توصل بها من المركزيات النقابية الخمس، الفيدرالية الديمقراطية للشغل، الاتحاد المغربي للشغل، والاتحاد الوطني للشغل، فضلا عن الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، الدراع النقابي لحزب الاستقلال، ثم المنظمة الديمقراطية للشغل. وأجمعت النقابات الخمس على أن إضراب 3 نونبر كان ناجحا، وأنه حقق غاياته. هذا ما يؤكده سعيد الصفصافي، عن الاتحاد النقابي للموظفين، في تصريح ل" الصباح"، حين يقول، "إن الإضراب العام في الوظيفة العمومية والجماعات المحلية، فاق كل التوقعات المنتظرة، وانخرطت فيه العديد من القطاعات بشكل غير مسبوق".

وأضاف المصدر ذاته، أن مصير الحوار الاجتماعي، الذي تتحمل الحكومة وزر تعثره وجموده، بات مجهولا، كما أن القواعد النقابية، لم تعد تثق في هذا الحوار، مادام أن الحكومة غيبت المسألة الاجتماعية من أجندتها، وكانت قراراتها انفرادية في العديد من الملفات، كما هو الشأن بالنسبة إلى الزيادة الطفيفة في الأجور، والتي لم تلب الحد الأدنى من المطالب التي طرحتها النقابات في دورة أبريل 2008، ضمن جولات الحوار الاجتماعي.

والأمر ذاته، يقول الصفصافي، يشمل ملف الترقيات، والزيادة الشاملة للأجور بنسبة 30 في المائة، التي تتحد حولها النقابات الخمس، كما أن خلو مشروع قانون مالية سنة 2011 ، من كل الإجراءات ذات البعد الاجتماعي لفائدة الشغيلة، يجعل الحكومة مهتمة فقط بالحفاظ على التوازنات الماكرواقتصادية. وذهب علي لطفي، كاتب عام المنظمة الديمقراطية للشغل، في الاتجاه ذاته، حين أكد أن الحكومة أشاحت بوجهها عن الملفات المطلبية الأساسية، فلم يعد بإمكانها الحديث عن حوار اجتماعي ليس له وجود على أرض الواقع.

واعتبر العربي حبشي، عضو المكتب المركزي للفيدرالية الديمقراطية للشغل، من جهته، أن الإضراب العام ل3 نونبر، رسالة تحذير موجهة للحكومة، ستتلوها بلا شك خطوات تصعيدية أخرى، سيعلن عنها في حينها، حسب قوله. ووصف حبشي جلسات الحوار السابقة، بالاستعراضية، لأن الحكومة، لا تعير اهتماما، على حد تعبيره، للحوار الجاد و المسؤول، وما تزال تقصي البعد الاجتماعي من سياساتها العمومية. وأكد حبشي أن الحكومة، لم تعبر لحد الآن، سوى عن أسفها عن هذا الإضراب، ليختم قوله" لكننا نأسف بدورنا لأسفها".

وتبقى المسيرة الاحتجاجية التي كانت مبرمجة سابقا، قبل أن يقع التراجع عنها بتدخل من الوزير الأول لدى النقابات، أمرا واردا، كما أن سيناريو الإضراب العام، الذي كان له وقعه السياسي، فيما مضى، يبقى حاضرا في أجندة المركزيات النقابية الخمس.

حرب الأرقام

تباينت الأرقام المتعلقة بالمشاركة في إضراب الوظيفة العمومية والجماعات المحلية، كالعادة، بين النقابات والحكومة، ففي الوقت الذي وقفت فيه تقارير المكاتب المركزية و الجهوية للنقابات، عند رقم 90 في المائة كنسبة عامة للإضراب في مختلف القطاعات، اعتبرت الحكومة أن أرقام النقابات مبالغ فيها، في عدد من القطاعات. النقابات تقول إن 90 في المائة من رجال التعليم لم يتوجهوا إلى المدارس يوم الإضراب، والنسبة ذاتها عرفتها محاكم المملكة، وباقي مصالح وزارة العدل، إضافة إلى قطاعات المالية والصحة، والطاقة والمعادن، وكذلك الشأن فيما يخص الجماعات المحلية، أما التجهيز، فتراوحت نسبة الإضراب به، ما بين 40 و60 في المائة.

خالد الناصري، الناطق الرسمي باسم الحكومة، أورد أرقاما مغايرة، وأكد ل«الصباح»، أن هناك قطاعات لم تشهد من شبح الإضراب تماما، كوزارات الاتصال، وتحديث القطاعات العامة، والخارجية، مع اعترافه بأهمية الإضراب في قطاعات أخرى من قبيل التعليم والصحة والعدل، إلا أنا أوضح أن نسبة المشاركة فيه تباينت بين المركز والجهات، كما لم تتعد في أحسن الأحوال نسبة 75 في المائة، خلافا لما أعلنت عنه النقابات.

الناصري: نستنكر خطاب الوعد والوعيد الذي تتبناه النقابات


خالد الناصري (أرشيف)

استنكر خالد الناصري، وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة، خطاب التحذير والوعد والوعيد، الذي تتبناه النقابات، من خلال تلويحها برفع أشكال التصعيد ضد الحكومة، وأكد في تصريح ل«الصباح»، أن منطق التحذير لا محل له من الإعراب، لأننا، يضيف المصدر ذاته، نشتغل وفق منطق الحوار والاحترام المتبادل، مضيفا أن الحكومة تتعامل مع خطاب جدي لا يقفز على المشاكل، يقوم على رصد حقيقي وموضوعي للإمكانيات والحاجيات.

وانتقد الناصري الخطاب الذي يقلل من إنجازات الحكومة في ما يتعلق بتحسين دخل الموظفين، وغيرها من الإجراءات الاجتماعية المصاحبة، مؤكدا أن الحكومة ستحدد موعد انطلاق جولات الحوار الاجتماعي، وفق المساطر المعمول بها، وبحسن نية.

وأكد مصدر حكومي آخر أن تداعيات إضراب قطاع الوظيفة العمومية، على سير الحياة العامة بالبلاد، من خلال تعطيل سير العديد من المصالح، من قبيل الصحة والعدل، والإدارات العمومية، والجماعات المحلية، لا يمكن التعامل معه من منظور عملية شد الحبل بين الحكومة والنقابات، فالإضراب، يؤكد المصدر ذاته، حق دستوري، مكفول للجميع، كما أن للحوار الاجتماعي، مؤسساته، التي تمثل فيها الباطرونا والوزارات المعنية والنقابات، ولا يمكن أن ينحصر في لقاء الوزير الأول بالمركزيات النقابية.

وأوضح المصدر الحكومي ذاته أن هناك من يستغل الإضراب العام لقضاء مآربه الشخصية، أو يعمل ساعات إضافية في مؤسسات خاصة، كما هو الشأن بالنسبة إلى بعض رجال التعليم، أو ينعم بعطلة تصادف أيام الإضراب رفقة أفراد عائلته، كل ذلك يضعنا، أمام مفارقات كبرى بين إضرابات اليوم، وإضرابات زمان، التي كانت لها مبرراتها الموضوعية، وتهيأ على نحو جيد، من خلال تنظيم تجمعات خطابية كبرى، ووقفات احتجاجية، وتوزيع المناشير، أما اليوم، يستطرد المصدر ذاته، فنعيش مرحلة فقدان الإضراب العام لتوجهه السابق، بسبب أفول النقابات، بسبب المشاكل البنيوية التي تتخبط فيها.

تباين نسب الاستجابة للإضراب بفاس وطنجة ووجدة والعيون

اختلف تجاوب موظفي القطاع العام مع الدعوة إلى الإضراب العام الذي دعت إليه أربع مركزيات نقابية أول أمس (الأربعاء) حسب المدن، إذ نجحت النقابات الأربع طيلة يوم الأربعاء في شل الحركة داخل قطاعات عديدة بوجدة، وتوقف العمل بشكل شبه كلي في قطاع الجماعات المحلية والعدل والصحة والتعليم. كما نجح بنسبة كبيرة في القطاعات التي تشهد كثافة في حضور الموظفين في مساحات موحدة كالمالية والصحة والفلاحة، وجذب الإضراب منخرطين آخرين من قطاعات أخرى غير الوظيفة العمومية ومن نقابات غير النقابات الأربع الداعية إلى الإضراب.

وشهدت مدن بركان وجرادة على سبيل المثال تعبئة شاملة أدت إلى توقف العمل في قطاعات حيوية لها علاقة مباشرة مع المواطنين، إذ تعطلت المصالح الإدارية للمواطنين الذين كانوا مرتبطين بمواعيد طبية أو إدارية داخل وخارج مدينة وجدة والمدن المجاورة بالخصوص، وعبر كثير من المواطنين عن احتجاجهم على ضياع فرص قضاء مصالحهم، خصوصا الذين كانوا على موعد مع تحليلات أو كشوفات طبية حصلوا عليها بعد انتظار طويل.

من جهة أخرى، انتفت جميع المظاهر الأمنية المعتادة في مثل هذه المناسبات، سوى بالنسبة إلى مصالح القضاء، إذ سهر الأمن على تنظيم حركة السير في الطرق المحيطة بمحكمة الاستئناف بوجدة ومختلف الطرق التي سلكها موكب الوزير في تنقلاته إلى مقر دار المحامي، إذ كان على موعد مع مجلس الهيأة، كما كان للوزير لقاء مع ممثلي الموظفين في الدائرة القضائية الاستئنافية بوجدة، مما اعتبر حدثا مهما بالنسبة إلى نقابات موظفي قطاع العدل.

وتأسف مناضلون نقابيون سابقون التقتهم "الصباح" شهدوا على أن التعبئة النقابية لم ترق إلى ما كان معمولا به، إذ تضاءل حجمها نسبيا، وبقيت مقرات الفروع النقابية للمركزيات النقابية الداعية إلى الإضراب شبه مغلقة، ولم تعد تشهد التجمعات التي كانت تنظم يوم الإضراب، قصد الحفاظ على الروح التعبوية والنضالية، واكتفى حاضرون في بعض هذه المقرات بإعطاء إحصائيات تقديرية متفائلة دون الرجوع إلى ما كان معمولا به في الماضي، عندما كانت الخلايا النقابية تتبع بشكل كاف حركة الإضراب ورصد ردود الفعل لدى الشارع.

وفي مدينة طنجة تسببت حالة الإضراب العام، الذي نفذته المركزيات النقابية، أول أمس (الأربعاء)، في شلل شبه تام بمختلف أسلاك الوظيفة العمومية والجماعات المحلية والمؤسسات العامة ذات الصيغة الإدارية، نتج عنه استياء وتذمر لدى عموم المواطنين، وكذا في أوساط بعض الشركات، التي تعطلت مصالحها، ولم تتمكن من قضاء حاجياتها في المقاطعات والمصالح الإدارية والمالية.

وأفادت مصادر نقابية، أن نسبة المشاركة في هذا الإضراب كانت مرتفعة، مقارنة بالإضرابات السابقة، إذ تجاوزت في القطاعات العمومية 80 في المائة، فيما فاقت نسبته 90 في المائة في بعض القطاعات الأساسية، مثل التعليم والعدل والمالية والصحة، مؤكدة أن الاستجابة الواسعة للإضراب من قبل الموظفين والمستخدمين بمختلف القطاعات، هي دعوة واضحة إلى الحكومة من أجل الاستجابة والدخول في حوار مسؤول وجدي لحل كل المشاكل العالقة.

وأكد محمد التراك، الكاتب الجهوي للجامعة الوطنية لقطاع العدل بطنجة، أن الإضراب الوطني كان ناجحا بكل المقاييس في مختلف القطاعات، وهو ما يعني أن القرار يهم شريحة واسعة من الشغيلة، التي عبرت بذلك عن تذمرها وسخطها من الكيفية التي تتعاطى بها السلطات الحكومية مع المطالب المطروحة عليها، خاصة بعد فشل الحوار الاجتماعي، الذي لم ترق نتائجه إلى الحد الأدنى من انتظارات الشغيلة، والإخلال بالالتزامات وفرض سياسة الأمر الواقع.

وحول الظروف التي مرت فيها هذه الحركة الاحتجاجية، أوضح التراك أن الإضراب مر في ظروف عادية، أبان من خلاله المضربون عن وعيهم والتزامهم بالأنظمة والقوانين الجاري بها العمل، مؤكدا أن كل الفرقاء الاجتماعيين متمسكون بالحوار الجاد والمنتج لحل كل المشاكل العالقة، لإرجاع الثقة إلى الموظفين ورفع الإحباط والظلم عنهم، بما يجعل وضعيتهم داخل الإصلاح وليست على هامشه.

وبمدينة فاس شكل موظفو مقاطعات وجماعات المدينة وضواحيها، الاستثناء في استجابتهم لقرار الإضراب الوطني الذي دعت إليه 5 مركزيات نقابية. وناهزت نسبة مشاركتهم في هذا الإضراب، 100 في المائة، ما عزاه مصدر نقابي إلى أوامر أعطاها حميد شباط المسؤول الأول في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، المهيمن على التنقيب في مختلف المقاطعات بالعاصمة العلمية.

واعترف لحسن علابو، عضو اللجنة الإدارية للجامعة الوطنية لعمال وموظفي الجماعات المحلية (إ. م. ش)، بتأثير شباط في نجاح الإضراب بفاس، متمنيا استمرار التعاطي الإيجابي مع الإضراب، ومواصلة التنسيق بين النقابات، آملا التحاق الكنفدرالية الديمقراطية للشغل، بالتنسيق القائم في هذا المجال، قائلا إن على الحكومة أن تلتقط هذه الإشارات، وتستجيب لمطالب الموظفين.

وتحدث المسؤول النقابي القائل بنجاح كبير واستجابة واسعة للإضراب بالنظر إلى تردي أوضاع الموظفين، عن تفاوت في نسبة نجاح الإضراب بين القطاعات، خاصة في الصحة والتعليم، وبنسبة أقل في التجهيز بحكم هيمنة الكنفدرالية على التنقيب في القطاع، فيما شلت محاكم المدينة، رغم انعقاد جلسات المحاكمة الجنائية في القاعة الثانية التي غصت بالمتقاضين إلى الليل.

وبإقليم تاونات، تراوحت نسبة الإضراب بين 80 و96 في المائة، مع وجود تفاوت بين قطاع وآخر، اعتبارا لكون بعض النقابات الداعية إلى الإضراب، هي الأكثر تمثيلية خاصة في الجماعات المحلية والتعليم والفلاحة، شأنها شأن إقليمي صفرو وبولمان، الذين وصلت فيهما نسبة الإضراب، 90 في المائة خاصة في قطاع التعليم الابتدائي.

وتساءل عبد الحق الخلادي، مسؤول في قطاع سيارات الأجرة التابع للنقابة الوطنية للنقل (ك. د. ش) بفاس، عن البعد الحقيقي للإضراب الذي لم يعد مبنيا على مواقف مبدئية، بل لا يخلو من مزايدات سياسية، خاصة في ظل دعوة نقابات إلى الإضراب، رغم أن لها مسؤوليات حكومية، أي «ما المغزى من الانخراط في الإضراب، وهل ثمة أوراق سياسية تبعثرت» يتساءل الخلادي.

أما بمدينة العيون فتميز الإضراب على الصعيد الجهوي بصدور بيان جهوي للكنفدرالية الديمقراطية للشغل بالعيون، تعلن فيه مساندتها للإضراب وتدعو كافة العاملين خاصة في قطاع التعليم للمشاركة في الإضراب.

واعتبر تقي الله الكاتب الجهوي للجامعة الوطنية للتعليم التابعة للاتحاد المغربي للشغل، أن هذا مكسب نقابي جهوي مهم، متمنيا أن ينعكس على المركزية على الصعيد الوطني حتى تنضم لباقي النقابات من أجل الدفاع عن مطالب الشغيلة.

وأضاف تقي الله أن الإضراب بالعيون كان ناجحا بنسبة تفوق 90 في المائة في قطاع التعليم، رغم وجود حالات قليلة التحقت بالعمل لكنها ما فتئت أن انخرطت في الإضراب، أما باقي قطاعات الوظيفة العمومية فكان الانخراط وازنا في جلها، وتدل الإحصائيات الأولية المتوفرة لدينا أن الإضراب في هذه القطاعات وصل إلى نسبة 70 في المائة، في الوقت الذي مازلنا لم نتوصل بالإحصائيات النهائية.

وأشار المتحدث ذاته إلى أن الإضراب عطل مصالح العديد من المواطنين، يظهر ذلك من خلال الفراغ الذي جميع المؤسسات التعليمية وقطاعات حيوية أخرى، ما سيجعل عليها اكتظاظا واضحا في ما يلي من الأيام.

بابا لعسري(العيون)، محمد المرابطي (وجدة)، المختار الرمشي (طنجة)،